

الهيئة العامة للرقابة المالية

قرار رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٩

بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢١

بشأن ضوابط عمل شركات خدمات الإدارة لصناديق الاستثمار

رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بإصدار قانون سوق رأس المال

ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بشأن تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية

غير المصرفية ؛

وعلى قرار وزير الاستثمار رقم ٢٩٥ لسنة ٢٠٠٧ بإضافة نشاط خدمات الإدارة

في مجال صناديق الاستثمار ؛

وعلى المذكرة المعروضة على مجلس إدارة الهيئة ؛

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢١ ؛

قرر :

مادة (١)

تسرى أحكام هذا القرار على الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط خدمات الإدارة

في مجال صناديق الاستثمار ، ويشار إليها في تطبيق أحكامه بتعبير «شركات خدمات الإدارة» .

مادة (٢)

تتولى شركات خدمات الإدارة القيام بالأعمال الآتية :

١ - قيد وتسوية المعاملات التي تتم على وثائق الاستثمار غير المقيدة بالبورصة .

٢ - تسجيل إصدار واسترداد ووثائق صناديق الاستثمار المفتوحة .

٣ - حفظ مستندات ووثائق أصول الصناديق العقارية .

- ٤ - إعداد وحفظ سجل ألى حملة الوثائق لإثبات ملكية المستثمرين للوثائق .
- ٥ - إعداد بيان يرمى بعدد الوثائق القائمة فى نهاية يوم العمل .
- ٦ - حساب القيمة الصافية للوثيقة يومياً ونشرها .
- ٧ - الإشراف على محصيل توزيعات أرباح الأوراق المالية التى يساهم فيها الصندوق وإصدار تقارير دورية بذلك .
- ٨ - الإشراف على توزيع أرباح الصندوق على حملة الوثائق وإصدار تقارير دورية بذلك .

مادة (٣)

يجب أن تتخذ شركة خدمات الإدارة شكل شركة المساهمة المصرية وألا يقل رأسمالها المصدر عن مليونى جنيه مصرى يدفع منه النصف على الأقل عند التأسيس وأن تتوافر لديها المواصفات الفنية والخبرات المهنية وأنظمة العمل التى تحددها الهيئة .

مادة (٤)

على صناديق الاستثمار المفتوحة والعقارية أن تتعاقد مع إحدى شركات خدمات الإدارة المرخص لها من الهيئة وأن تضمن اسم الشركة وبياناتها فى نشرة الاكتتاب أو مذكرة المعلومات الخاصة بالصندوق .

مادة (٥)

لا يجوز لصندوق الاستثمار أو الجهة المؤسسة له أو شركة إدارته التعاقد مع شركة خدمات إدارة يتجاوز ملكية أى منهم فيها نسبة (٢٠٪) أو تكون تابعة لأى منهم بشكل مباشر أو غير مباشر سواء عن طريق السيطرة الفعلية على قرارات مجلس إدارة شركة خدمات الإدارة أو جمعيتها العامة أو عن طريق الخضوع للملكية ذات الأشخاص الطبيعية .

مادة (٦)

على الصناديق المشار إليها في المادة (٤) من هذا القرار والمنشأة بعد إضافة نشاط خدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٧ أو الملتزمة في نشرة الاكتتاب أو مذكرة المعلومات أو في مستندات الترخيص لها من الهيئة بالتعاقد مع شركة خدمات إدارة ، وفقاً لأحكام هذا القرار وإخطار الهيئة بذلك خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ العمل بأحكام هذا القرار . وللصناديق الأخرى وكذلك لشركات إدارة محافظ الأوراق المالية التعاقد مع شركات خدمات الإدارة على أن تخطر الهيئة بذلك .

مادة (٧)

تلتزم شركات خدمات الإدارة بالحفاظ على سرية المعلومات والبيانات التي تتصل بعملها بمناسبة قيامها بأعمالها وفقاً لأحكام هذا القرار وعليها التحقق من التزام كافة العاملين بها والمستشارين لديها بالحفاظ على سرية هذه المعلومات والبيانات .

مادة (٨)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لنشره ، كما ينشر على الموقع الإلكتروني للهيئة .

رئيس مجلس الإدارة

د. زياد بهاء الدين